

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين

التاريخ: ٢٠٣٩/٠٣/١٤٣٩ هـ

الرقم: ت.ع.م/١٣٨/١٧١١٢٠

الموافق: ٢٠١٧/١١/٢٠

المرفقات: -

تعيم

الموضوع: ربط بيع أو إصدار وثيقة التأمين بالعنوان الوطني

المحترم

سعادة الرئيس التنفيذي / المدير العام

/شركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

انطلاقاً من دور المؤسسة الرقابي والإشرافي على قطاع التأمين، واستناداً إلى المادة (الحادية عشر) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ، وإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٢ وتاريخ ١٤٣٤/٠٧/٢٤ هـ، القاضي بالموافقة على ترتيبات تفعيل المواد الخاصة بعناوين الإقامة أو العمل الواردة في أنظمة الأحوال المدنية، والسجل التجاري، والإقامة على أن يكون عنوان محل الإقامة الذي أعدته مؤسسة البريد السعودي عنواناً معتمدًا يتربّع عليه جميع الآثار النظامية، وإشارة إلى تعليم المؤسسة رقم ت.ع.م/٧٧٢/١٥١٢ وتاريخ ١٤٣٧/٠٣/١٦ هـ الإلحاقي للتعليم رقم ت.ع.م/٦٥٠٧/٠٨/٠١ وتاريخ ١٤٣٦/٠٨/٠١ هـ الإلحاقي للتعليم رقم ت.ع.م/٦٢/١٥٠٣ وتاريخ ٠٦/٠٦/١٤٣٦ هـ، ذات الصلة بالموضوع.

لذا تؤكد المؤسسة أن توافر العنوان الوطني الموثق شرط إلزامي لبيع أو إصدار الوثيقة لجميع أنواع التأمين، ومطلوب من جميع طالبي التأمين سواء أكانوا أفراداً أم شركات، كما يجب على الشركة اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من أن العنوان الوطني المُقدَّم مرتبط فعلاً عند طلب التأمين برقم هوية طالب التأمين.

عليه، فإنه بدءاً من تاريخ ١٤٣٩/٠٦/٠١ هـ الموافق ٢٠١٨/٠٢/١٧ م سيُحظر بيع أو إصدار أي وثيقة تأمين ما لم يقدم طالب التأمين عنوانه الوطني، كما يتعين على الشركات القيام بحملات توعوية لعملائها والجمهور بشأن العنوان الوطني وأهميته. علماً بأن المؤسسة ستتخذ كافة الإجراءات النظامية الازمة تجاه الشركات غير الملزمة بذلك.

وتقبلوا تحياتي،

المسؤل

هشام بن أحمد طاشكendi
مدير عام الرقابة على التأمين

نطاق التوزيع:

- جميع شركات التأمين.

- جميع شركات وساطة ووكالة التأمين.